

تجربة النساء الترانس مع الاعتقال والاحتجاز في بيروت: دراسة ميدانية

أحمد صالح وأدريانا قبيعة

ملخص

تشير الخطابات غير الرسمية للناشطين والناشطات في لبنان إلى أن تعرض الأشخاص المتحولين/ات أو المتغيرين/ات جنسياً (ترانس*) في لبنان لخطر الاعتقال بشكل أكبر يعود جزئياً إلى ما يمكن وصفه بالظهور البارز ((hypervisibility)) الذي يتحدى الثنائية الجندرية النمطية ويكسرهما، بالإضافة إلى تهميشهم/ن اقتصادياً. كلا العاملين يجعلانهم/هن أكثر عرضة للرقابة البوليسية من غيرهم/ن. وبالنسبة لنا، فإن الاعتقال والاحتجاز ليسا معايير لمجرد التمييز فحسب، بقدر ما يشكلان عملية تقوم بتثبيت وإعادة تمكين السيطرة البوليسية على الجسد والنوع الاجتماعي (الجندر).

وقد اخترنا خمسة نساء-ترانس وعقدنا مقابلات شبه منظمة معهن حول ظروف اعتقالهن وحجزهن، بعد أن تم الإفراج عنهن. وقد تم اعتقالهن جميعاً تحت إحدى مواد قانون العقوبات قيد الدراسة: ٥٣١/٢٠٩، ٥٢١، ٥٢٣-٦، ٥٣٤. بناء على هذه المقابلات، سوف نوضح كيف أن النساء-الترانس هن عرضة للاحتجاز لفترات أطول بسبب نظام الاحتجاز والتجريم نفسه الذي يقطع العلاقات المجتمعية القائمة ويعقد قدرة النساء-الترانس تحديداً على التعامل مع عمليات الاعتقال والإفراج.

كلمات مفاتيح: ترانس*، احتجاج، اعتقال، تجريم، نوع اجتماعي/جندر، جنسانية، وحشية الشرطة، العمل في مجال الجنس

للاشارة الى هذه الورقة البحثية: أحمد صالح، أدريانا قبيعة، "تجربة النساء الترانس مع الاعتقال والاحتجاز في بيروت: دراسة ميدانية"، 15-01-2015 Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support, 00:00:00

To cite this research paper: Ahmad J. Saleh, Adriana A. Qubaia, "Transwomen's Navigation of Arrest and Detention In Beirut: A Case Study", Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support, 2015-01-15 00:00:00.

تجربة النساء الترانس مع الاعتقال والاحتجاز في بيروت: دراسة حالة

أحمد صالح وأدريانا قبيعة



من تظاهرة في بيروت ضد رهاب المثلية ورهاب الترانس. المصدر: <http://www.iloubnan.info>

مقدمة

زيادة المراقبة وتدخلات الشرطة: عملية اختراع مجرمين "جدد"

أولاً، سنقوم بتحديد موقع عملية اعتقال واحتجاز النساء-الترانس في السياق السياسي الحالي المتميز بزيادة التدخلات البوليسية والرقابة في بيروت. لقد شهدت السنوات القليلة الماضية - ومنذ اندلاع الحرب المسلحة في سوريا في عام ٢٠١١ على وجه الخصوص - الكثير من الأشكال الجديدة والمتجددة للسيطرة البوليسية والأهلية في عدة أحياء محلية من المدينة^١ فقد أطلقت قوات الشرطة عدة حملات جديدة^٢ متحججة بـ"التهديد الأمني" العام الذي يواجه لبنان كحافز عاجل يبرهن الحاجة لتلقي مزيد من التمويل^٣ ولزيادة نقاط التنقيش والمراقبة في بعض المناطق. ومن جهتها قامت

^١ اليز كنوستن، "قوى الأمن الداخلي تطلق مشروعها لتحسين صورتها في رأس بيروت"، دايلي ستار، بالإنجليزية، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤ <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Jan-17/244302-isf-launches-project-to-improve-forces-image-in-ras-beirut.ashx> (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

^٢ "مشروع مركز الشرطة النموذجي - فصيلة رأس بيروت"، بوبليسييس بيروت، مقطع فيديو، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤، <http://www.youtube.com/watch?v=VHqnDBoSXPA> (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

^٣ "نائب رئيس البعثة [في السفارة الأميركية] ريتشارد ميلز يشارك في حفل افتتاح الشرطة المجتمعية في مركز للشرطة في منطقة رأس بيروت"، سفارة الولايات المتحدة الأميركية في بيروت، بيان صحفي، ١٦ كانون الأول ٢٠١٤، http://arabic.lebanon.usembassy.gov/pr_011614.html (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

عدة بلديات في أحياء مثل برج حمود، والدكوانة، وصوفر، وغيرها تفرض حظر تجول خلافاً للقانون يستهدف الأشخاص الذين تعتبرهم ممثلين لهذا التهديد الأمني.



إعلان من بلدية صوفر: "يطلب من النازحين السوريين المقيمين في صوفر مراجعة البلدية للحصول على بطاقة تعريف"^٤

أما حملات وسبل المراقبة الجديدة التي تعتمدها قوى الأمن فتهدف لإقناع الرأي العام اللبناني بأن الأمن العام والنظام العام تحت سيطرتها من خلال تأطير الشواغل الاجتماعية ضمن التهديدات الأمنية ودمجها معاً. وهي بذلك تقوم بتوسيع تعريف المخاوف الأمنية على مستوى الدولة لتشمل السيطرة البوليسية على الأنشطة الاجتماعية والمبادئ "الأخلاقية". هكذا يتم النظر إلى قضايا اجتماعية مثل تدفق اللاجئين والبطالة والتشرد والعمل في الجنس والفقر، كجزء من التهديد الأمني الأكبر المفترض الذي يواجه لبنان، بما في ذلك المواقف الانتقائية حول سوية الهوية الجندرية (أو النوع الاجتماعي) والسلوك الجنسي. وبالتالي يصبح التدخل في المسائل الاجتماعية والأخلاقية وسيلة أساسية تثبت من خلالها قوات الأمن سيطرتها على الشؤون العامة والنظام العام. عملياً، هذا يعني تسليط الضوء بشكل أكبر على موضوعات أو أعمال معينة أو أشخاص محددین والادعاء أنها أبرز التهديدات التي تواجه المجتمع المتخيل ومعايير الأخلاقية الانتقائية.^٦

^٤ من الأرشيف الشخصي للمولفين، تشرين الأول ٢٠١٤.

^٥ حول كيفية استخدام المسؤولين في الدولة أزمة اللاجئين السوريين للدفاع عن تقصيرها وفشلها، الاطلاع على التحليل التالي، على سبيل المثال، مراجعة، باسم شيبث ومحمد علي نايل، "فهم العنصرية ضد اللاجئين السوريين في لبنان"، بالإنجليزية، مركز المجتمع المدني للمعرفة، دعم لبنان، ٢٨ كانون الأول ٢٠١٣، <http://cskc.daleel-madani.org/paper/understanding-racism-against-syrian-refugees-lebanon> (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

^٦ أيضاً مراجعة، أدريانا قبيعة وماثيو غانبي، "جنسنة وتجريم اللاجئين السوريين الذكور في لبنان"، مفتاح، ١٥ كانون الأول ٢٠١٤، <http://muftah.org/sexualizing-and-villainizing-syrian-refugees/#.VI8QZyvF-T> (آخر ولوج ١٥ كانون الأول ٢٠١٤).

على سبيل المثال، شهد حي الحمرا على وجه الخصوص أشكالاً جديدة من المراقبة وإعادة هيكلة الشرطة. وقد تمت الاستجابة لشكاوى السكان من الطبقة الوسطى وأصحاب الأعمال حول أعداد المتسولين والمشردين في الشوارع – الزاعمة أنها تؤدي إلى هروب الزبائن وتباطؤ الأعمال في الحمرا^٧ - إلى حد كبير. يمكن رؤية هذا التجاوب مثلاً في المشروع المشترك بين منظمة "البحث عن أرضية مشتركة" (Search for Common Ground - SFCG) - وهي منظمة غير حكومية محلية - وقوى الأمن الداخلي تحت عنوان "تحسين العلاقات بين قوى الأمن الداخلي والمجتمع في رأس بيروت". وقد تضمن هذا المشروع إنشاء قوة شرطة جديدة متماشية مع "الموضة" السائدة وتتضمن ضباطاً يركبون الدراجات الهوائية على الكورنيش، وذلك بهدف "تعزيز التعاون المستدام بين سكان رأس بيروت وأعضاء قوى الأمن الداخلي لنجاح الشرطة المجتمعية في بيروت".^٨

لكن الملفت في الأمر أن المشروع ذاته شمل إعادة هيكلة مخفر ومحبس "حبيش" وإعادة تسميته بفصيلة رأس بيروت. تقليدياً، فإن مخفر حبيش يهتم بجميع حالات الاعتقال المتعلقة بقضايا "الأداب" في بيروت، وهو معروف في أوساط الجمهور العام، والمجتمع الكويتي بشكل خاص، بممارسات الاستجواب والاعتقال القاسية التي يعتمدها^٩. وفي وصفها للمشروع، تحدثت التقارير الإخبارية، فضلاً عن تصريحات منظمة "البحث عن أرضية مشتركة" وقوى الأمن الداخلي، عن تجديد المركز وتدريب أفراد قوى الأمن الداخلي كخطوات أساسية تجعل من المخفر مكاناً ودياً لأهالي الحي. لكن التجديد والتدريب اقتصر على جزء واحد من مبنى حبيش وهو المكلف بمتابعة أمن رأس بيروت، ولم يشمل القسم الذي يتعامل مع قضايا ومعتقلي الأداب. هذه الحقيقة لم يتم تسليط الأضواء عليها بشكل كاف، لا من خلال المشروع ولا من خلال تقارير وسائل الاعلام حوله.



صورة ٢: قوى الأمن الداخلي تفتتح "فصيلة رأس بيروت - مخفر حبيش سابقاً" في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٤^{١٠}

^٧ راجع/ي مثلاً، تصريحات زهير عيتاني، رئيس جمعية تجار الحمرا، التي وصفت من لا مأوى لهم بالغزاة وتحتت عن "تفشي ظاهرة التسول وغيرها من الامور المضرة بسمعة الشارع"، ودعوته قوى الأمن، وآخرين، للتدخل من خلال "تسيير دوريات .. ليلاً نهاراً"، تلفزيون المستقبل، ٢٧ نيسان ٢٠١٤، <http://www.futuretvnetwork.com/node/87872> (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

^٨ من كتيب لمنظمة "البحث عن أرضية مشتركة" عن المشروع، ٢٠١٤.

^٩ تشمل قضايا الأداب تهماً كالفجور والممارسة الجنسية "خلافاً للطبيعة" والعمل في مجال الجنس وغيرها.

^{١٠} صفحة "مشروع مركز الشرطة النموذجي - فصيلة رأس بيروت"، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤، <https://www.facebook.com/PPP.RasBeirut> (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

وبالتالي، فإن التركيز على تحديث مظهر الشرطة من خلال إطلاق دوريات جديدة على الدراجات الهوائية وتجديد ديكور جزء من المخفر إنما تهدف لتجميل صورة قوى الأمن الداخلي وتطبيع وجودها وعملها مع فئة معينة من السكان، أي طبقة الدخل المتوسط والعالي وأصحاب الأعمال. فتستدعي قوى الأمن الداخلي أخلاق الطبقة الوسطى من خلال الزعم بإعادة تدريب الموظفين في حبيش، وتطلب بالتالي من المجتمع أن يثق بتعاملها مع قضايا الأخلاق - والأمن المجتمعي بشكل عام - هادفة لاكتساب شرعية أكبر لأداء المزيد من السيطرة البوليسية داخل هذه الأحياء.



صورة ٣: شرطي على دراجة على الكورنيش^{١١}

^{١١} "دورية على دراجة هوائية في رأس بيروت"، مدونة "بلوغ بلدي"، ٢٥ آذار ٢٠١٤، بالإنجليزية، <http://blogbaladi.com/ras-beirut-police-bike-patrol> (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).



صورة ٤: قوى الأمن الداخلي تنظم مبادرة للتواصل المجتمعي في حرم الجامعة الأميركية في بيروت للترويج "للشرطة المجتمعية" الجديدة (الأمن الداخلي لديه تاريخ حافل بالتعدي على الأفراد، بما فيه طلاب هذه الجامعة، بسبب حيازة المخدرات الخفيفة للاستخدام الشخصي)^{١٢}

مساعي الشرطة هذه، على اختلاف أنواعها، تعمل معاً لتحديد من هم السكان السويين ومن ليسوا كذلك، فيكتسب أشخاص دون غيرهم (كالأشخاص بلا مأوى، والفلسطينيين، والسوريين، والأطفال العاملين) وأفعالاً معينة (كالأطفال الفقراء الذين يبيعون العلكة والأزهار في الطرقات، أو الشباب الذين يشربون في الحيز العام) شكلاً جديداً من أشكال الظهور البارز بصفتهن ممثلين لانتهيار الأمن فيصبحون بالتالي أكثر عرضة للمراقبة العامة وتدخل الدولة.^{١٣}

وكما هو الحال في كثير من الأحيان محلياً^{١٤} وإقليمياً^{١٥}، فإن تجديد الأنماط البوليسية يعزز المعايير والسلوكيات "المقبولة" للجنس والجنسانية، ويقوم ب(إعادة) تحديد طبيعة الفعل أو الشخص الخطر أو "المنحرف"، فيؤدي على هذا النحو إلى جعل مجموعات محددة، بما في ذلك النساء-الترانس، أكثر عرضة لمخاطر الاستجواب والمضايقة والاعتقال. هذا التحضير المسبق يسهم جزئياً في إنتاج ما يسمى بالظهور البارز (hypervisibility) للنساء-الترانس كأشخاص يكسرن المنطق السائد لما هو "محترم" في الفرق بين الجنسين (الثنائي الجندي) والتجانس الجنسي القائم على تماسك هذا الاختلاف (العلاقة مع الجنس الآخر). للتوضيح، نحن لا ندعي زيادة عدد حالات التحرش والاعتقال

^{١٢} من صفحة "مشروع مركز الشرطة النموذجي - فصيلة رأس بيروت"، ١٦ نيسان ٢٠١٤،

<https://www.facebook.com/PPP.RasBeirut/photos/a.639755276107401.1073741831.622608797822049/639755276107401.1073741831.622608797822049/?type=1&theater> (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

^{١٣} في تحليله حول الاضطرابات في عرسال، يفسر باسم شيت الظروف التاريخية والسياسية التي مكنت السياسيين والعسكريين اللبنانيين من ادعاء روابط كاذبة وعنصرية بين اللاجئين السوريين وداعش، لاستخدامه لاحقاً لتبرير استخدام القوة والعنف العشوائي ضدهم. راجع/ي، باسم شيت، "الحرب على اللاجئين/ات السوريين/ات: استمرار للحرب الطبقة"، المنشور، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٣، (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

^{١٤} مثلاً، مراجعة تحليل سفيان مرابط للعوامل المعقدة التي لعبت دوراً في مدهامة الملاهي الليلية المعروفة بارتياح "مثلي الجنس" لها، مثل "أسيد"، حيث يلعب الخطاب حول "عبادة الشيطان" والمخدرات والمحرمت الدور المركزي في عملية تجريم بعض المجموعات: سفيان مرابط، بيروت الكورية، بالإنجليزية، مطبعة جامعة تكساس، ٢٠١٤، ص. ٢٢٧-٢٣٢.

^{١٥} مثلاً، مراجعة تحليل بول عمار لعملية المدهامة المعروفة بـ"كوين بوت" في القاهرة، حول الأنظمة الأمنية وعلاقتها بالسيطرة البوليسية على "الانحراف" في مصر، أرخبيل الأمن: دول الأمن الإنساني، سياسات الجنسانية، وأقول النيولبيرالية، بالإنجليزية، مطبعة جامعة ديوك، ٢٠١٣.

والاحتجاز للأشخاص الترانس، ولا توجد معلومات كافية في الوقت الراهن للتثبت من هذا الأمر. لكن النساء-الترانس اللواتي قابلناهن تحدثن عن أشكال مختلفة من العنف والتمييز الذي يواجهنه بشكل يومي من أصحاب المحال وقوى الأمن، عدا عن التحرش المتماذي في الشارع. وبالتالي، فإننا نميل إلى أن قضايا السلوك الجنسي والنوع الاجتماعي السليم هي جزء لا يتجزأ من تخطيات قوات الشرطة والأهالي لما هو محترم وما هو غير محترم، وبالتالي لمن سيكون هدف الحملات المتجددة.^{١٦}

نرى في هذه الورقة فائدة للممارسين والأكاديميين والناشطين المنخرطين في العمل المدني، لا سيما في مجال الحقوق الجسدية وسياسيات الجنسانية. ونأمل أن يساعد إلقاء الضوء على ثغرات وتداعيات تعامل النساء-الترانس مع الاعتقال والاحتجاز والنشطاء والمتداخلين من المجتمع المدني على مواصلة بناء استراتيجيات وخطابات تداخلية وافية وشاملة، ومترابطة الجوانب. ونستهل ذلك بمراجعة المواد الرئيسية في قانون العقوبات المستخدمة غالباً لتبرير وتنفيذ اعتقال واحتجاز النساء-الترانس، ثم ننتقل إلى مناقشة وتحليل النتائج والمواضيع الرئيسية التي انبثقت من المقابلات، ونختتم ببعض التوصيات.

قانون العقوبات: مسارات تجريم الحقوق الشخصية

الهوية الذاتية والهوية القانونية

لا يحتوي قانون العقوبات اللبناني على مواد معينة تجرم الأشخاص الذين يعلنون عن أنفسهم كمتحولين أو متغيرين. كما أن القانون يسمح للأطباء بتقديم الاستشارات ووصف العلاجات الهرمونية والتدخل الجراحي، في مسار عملية التحول وإعادة تحديد الجنس. كما يطرح القانون عدداً من الخيارات للأشخاص الذين أكملوا عملية التحول وقاموا بتغيير جنسهم الأصلي المسجل على أوراقهم الثبوتية والوثائق الأساسية، بالإضافة إلى إمكانية اختيار اسم جديد يعبر عن الخيار الجندري.^{١٧}

لكن القانون لا يصل إلى الاعتراف بالواقع المعاش للأشخاص-الترانس، ويفشل في اعتبار أن اختيار الهوية الذاتية كشخص-ترانس لا يفترض بالضرورة القيام بعملية التحول أو الوصول إلى تعيين جنس جديد بشكل كامل. كما أن القانون لا يأخذ بالاعتبار أن خيار التحول لا يكون متاحاً أو مناسباً لجميع الأشخاص-الترانس*: فهو مكلف مادياً، ويحتاج إلى وقت طويل، ولديه مخاطر على الصحة. وفي أغلب الأحيان، فإن هذه العوامل هي ما يقرر القيام بعملية التصحيح. ومن خلال فرض قيام الشخص الترانس* باستكمال عملية إعادة تعيين الجنس جراحياً ليتمكن من تغيير الأوراق الرسمية، فإن القانون يعكس أولوية الدولة في الحفاظ على ثنائية جندرية غيرية، بشكل منفصل ومتمايز. هذا يحتم على الأفراد أن يثبتوا للدولة (من خلال طبيب شرعي تختاره المحكمة) أنهم قد تحولوا كلياً إلى الجنس الآخر. هكذا، يكون استكمال إعادة التعيين الجنسي بمثابة الضامن للدولة أن الشخص لن يعود لحالته البيولوجية الأولى ولن يتمكن من "خلق اضطراب" في الثنائية الجندرية مجدداً.^{١٨}

لكن مدى التحول المرغوب لدى الأشخاص-الترانس* والاستمرار به يعتمد على عدة عوامل، بما فيها نظرهم/ن الشخصية لجسدهم/ن وهويتهم/ن، أحوال السكن والمعيشة، العلاقات الاجتماعية القائمة والارتباط العائلي والأهلي،

^{١٦} في نيسان ٢٠١٣ على سبيل المثال، أعطى رئيس بلدية الدكوانة أنطوان شختورة أوامره لمداهمة الملهى اللبلي المحلي "غوست"، الذي يشغل المكان ذاته منذ سنوات ويتعرض للرصد المستمر من قبل الشرطة. شملت المداهمة غير القانونية اعتقال ٤ أشخاص، جميعهم من السوريين، إحداهن امرأة-ترانس، وتعرضوا لعملية تحقيق واستجواب عنيفة وتنتهك الجسد. برر شختورة المداهمة بحربه ضد الفساد الأخلاقي والفجور، والتي تشمل "تعاطي المخدرات والدعارة واللواط". المداهمة التي جاءت قبيل جولة انتخابات محلية، تم اعتبارها بشكل واسع كأداة رخيصة استغلها شختورة لحشد الدعم المحلي، من خلال خلق حالة من الذعر المعنوي والأمني حول المسألة الاجتماعية وجماعات معينة. مراجعة، كريم نمور، "فحوصات العار في الفضاء العام: بلدية الدكوانة تعلن "no gay land"، المفكرة القانونية، ٢ كانون الأول ٢٠١٣، <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=356&lang=ar> (آخر لوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

^{١٧} لمزيد من التفاصيل، "تقرير ترانسفوكس"، ترانسفوكس، قريباً على الانترنت، ٢٠١٥.

^{١٨} الأستاذة يمنى مخلوف، تواصل شخصي، تشرين الثاني ٢٠١٣.

والحالة الصحية والإمكانيات المادية. فبعض الأشخاص ليسوا قادرين على تحمل التكاليف أو إيجاد طبيب لعملية التحول، وقد يختار البعض إجراء قليل من التعديلات على الجسد والاحتفاظ بعناصر من جنسهم/البيولوجي، لو رغبوا. لذا، فالأشخاص الترانس* غالباً ما يعيشون/يعشن حالة انسيابية جندرية، مما يؤدي إلى إرباك أفراد الشرطة والهيئات القضائية والدولة عند محاولة التعرف عليهم/وتوجيه الاتهامات.^{١٩}

انتحال الصفة

وحيث أن تعديل الجندر على أوراق الهوية مسموح فقط في الحالات المذكورة سابقاً، فإن الكثير من الأشخاص الترانس* يجدون/ن صعوبة وإحراجاً في التواجد في أماكن تستدعي إبراز هذه الأوراق. هذه "الحواجز" قد تكون نقطة تفتيش للشرطة/الجيش/القوى الأمنية أو بوابة الجامعة أو حارس في حانة أو ملهى ليلي، الخ. فهي تمثل نقاط إعلان إجباري عن الهوية، حيث ت/يضطر الترانس* إلى شرح وضعهم/ن إلى شخص آخر وجميع المتواجدين في ذلك المكان (فالكثير من هذه الحواجز موجودة في الحيز العام).^{٢٠}

يؤدي هذا الأمر إلى الاعتماد على خيار من اثنين لدى التنقل لتفادي الإعلان القسري: إما الخروج من دون وثائق ثبوتية وإما حيازة أوراق شخص من العائلة يحمل ما يكفي من الشبه. كلا الخيارين لديهما تداعيات قانونية قد تؤدي للاعتقال بطبيعة الحال. فعدم حيازة الأوراق الثبوتية يؤدي في أغلب الأحيان إلى إلقاء القبض عليهم/ن (وهذا يعتمد على أفراد قوى الأمن) واقتيادهم/ن إلى أقرب مخفر شرطة، ريثما يتم التأكد من هويتهم/ن. أما الخيار الثاني فقد يؤدي إلى الاعتقال بتهمة انتحال الصفة بناء على المادة ٤٦٩ من قانون العقوبات.^{٢١} في الحالتين، وجدنا أن البعض حاول تقديم رشوة مالية لأفراد الشرطة/الجيش لفك سراحهم/ن، مما أدى لنتائج عكسية في بعض الأحيان. وفي حالات أخرى، كان أفراد الشرطة/الجيش هم من طلبوا رشوة لإطلاق سراحهم/ن.^{٢٢}

ضبط الجسد واختراق الفضاءات المخصصة للنساء

أما المادة ٥٢١ من قانون العقوبات اللبناني^{٢٣} فهي تشكل مصدر قلق كبير حول كيفية ضبط القانون لمظهر النساء-الترانس وتعبيراتها الجسدية. وحيث من السهل رفع هذه التهمة إذا كانت هناك أوراق طبية (عادة من طبيب نفسي) توضح أن الشخص هو/هي ترانس* وفي صدد التحول، يبقى المجال واسعاً للاحراج والتحرش وإمكانية الاعتقال.

لا يمكننا حالياً تحديد مدى أو إمكانية تعرض النساء-الترانس للاضطهاد بناء على المادة ٤٢١، لكن العديد ممن قابلناهم أبلغ عن تعرضهم أو تعرض أصدقائهم للقبض مرات عدة في الشارع بسبب "التشبه" بالنساء.^{٢٤}

التعرض للأدب والأخلاق العامة

يعرّف قانون العقوبات وسائل النشر التي يمكن من خلالها التعرض للأدب والأخلاق العامة في المادة ٢٠٩، التي يفصلها على الشكل التالي (أ) "الأعمال والحركات"، (ب) "الكلام والصراخ"، (ج) "الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والأفلام والشارات والتصاوير على اختلافها". وتقوم المواد ٥٣١ و ٥٣٢ بتحديد العقوبات لكل

^{١٩} مراجعة قرار محكمة المتن الابتدائية في ٢٥/٦/٢٠٠٩.

^{٢٠} في كثير من الأحيان، قد تكون "نقاط التفتيش" اجتماعية ومكان للحصول على الخدمات، كالمصارف والمستشفيات، الخ.

^{٢١} قانون العقوبات اللبناني، ١٩٤٣، المادة ٤٦٩: "من تقدم إلى سلطة عامة بهوية كاذبة قصد جلب المنفعة لنفسه أو لغيره أو بنية الأضرار بحقوق أحد الناس عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين فضلاً عما قد يتعرض له من العقوبات الجنائية في حال توافقه مع موظف عام."

^{٢٢} مقابلة غير رسمية مع ج.، تشرين الأول ٢٠١٤.

^{٢٣} قانون العقوبات اللبناني، المادة ٥٢١: "كل رجل تنكر بزي امرأة قد خل مكاناً خاصاً بالنساء أو محظوراً دخوله وقت الفعل لغير النساء عوقب بالحبس لا أكثر من ستة أشهر."

^{٢٤} مقابلة غير رسمية مع ر.، تشرين الأول ٢٠١٤.

منها، وتعيد المادة ٥٣٣ التأكيد على الوسائل المذكورة في الفقرة الثالثة من المادة ٢٠٩ والتي يمكن أن يستخدمها المرء "بقصد توزيعها" أو الإعلان أو الإعلام عنها.

أما المادة الأخيرة في نبذة التعرض للأداب والأخلاق العامة فهي المادة ٥٣٤ المستهدفة من قبل منظمات المجتمع المدني، حيث تستخدم لتجريم المثلية الجنسية.^{٢٥} وقد وثقت تقارير متنوعة عدة حالات لرجال تم اعتقالهم واحتجازهم خلال مدهامات بسبب "الشك" و"اشتباه الشذوذ الجنسي". وبالرغم من قلة البيانات التي توثق استخدام هذه المادة لتجريم أجساد و/أو ممارسات جنسية أخرى، يمكننا القول بصراحة أن استخدامها يتعدى نطاق تجريم الأفعال الجنسية المثلية، ويستمر اضطهاد الأشخاص الترانس* من خلال تلك المادة التي تجرم الممارسات الجنسية بين شخصين من نفس الجنس. يحدث هذا عندما تقوم الشرطة أو الهيئات القانونية بالأخذ بعين الاعتبار الجنس البيولوجي للشخص، لا هويته/ها الجنسية المعلنة أو طريقة تقديم ذاته/ها. وفي هذه الحالة، سيتم اعتبار المرأة-الترانس على أنها رجل، وفقاً لأوراق هويتها، وسيتم النظر إلى علاقاتها الجنسية مع رجال آخرين على أنها ممارسات مثلية، مما يعد انتهاكاً للمادة ٥٣٤.

وتعد إحدى أشهر الحالات وأحدثها لامرأة-ترانس تم التعامل معها على أنها رجل واتهامها وفقاً للمادة ٥٣٤، تلك التي ظهرت في حكم القاضي المنفرد الجزائي في جديدة المتن في ٢٨/١/٢٠١٤. وقد شكّل الحكم بحد ذاته سابقة بسبب تقرييق القاضي بين الهوية "الترانس" وتلك "المثلية" (نستخدم هذه التعريفات بشكل فضفاض). فقد استهل القاضي كلامه في المحاكمة بالإشارة إلى المرأة-الترانس كذكر وقام بعد ذلك بتحديد جنسها واستخدام الضميرين "هو/هي" معاً بالتوازي مع عملية تحولها. ثم قام في قراره بالفصل ما بين الجندر أو النوع الاجتماعي للمتهمة وبين ميولها الجنسية، وبرأها في الحالتين، في حرية المرء في اختيار الجندر الذي يعرف نفسه به وفي أن "المجاعة خلافاً للطبيعة" لا تشمل الأفعال الجنسية المثلية.^{٢٦} وهكذا، فإن القضية كانت انتصاراً من وجهة نظر الترانس أولاً، ونصراً ضد المادة ٥٣٤ ثانياً.

العمل في الجنس: الحض على الفجور

يبقى العمل في مجال الجنس في لبنان قانونياً، طالماً تم الترخيص له ويحدث في بيوت الدعارة المسجلة. ومع ذلك، ومنذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، لم يتم الترخيص لأي بيت دعارة، مما أجبر العاملات والعاملين في مجال الجنس على ممارسة أعمالهن/م في الفضاء العام، وبما أن اللقاء الجنسي بحد ذاته لم يعد من الممكن حدوثه في بيت الدعارة أو الناد الليلي، فانتقل إلى منزل الزبون أو الفضاء العام أو عبر الهاتف والإنترنت. لكن القانون يعتبر جميع هذه الأشكال من العمل في مجال الجنس بمثابة دعارة سرية ويعاقب عليها بالسجن و/أو الغرامة. الاستثناء الوحيد هو ثغرة قانونية تسمح لأي شخص أجنبي (عادة ما يكون امرأة) بدخول البلاد عن طريق تأشيرة "فنان". وعادة ما يتم الاتجار بالنساء اللواتي تدخلن البلاد على أساس هذه التأشيرة ويجبرن على عمل الجنس داخل بعض النوادي الليلية "السوبر".^{٢٧ ٢٨}

^{٢٥} حسين يعقوب، ٥٣٤: فقط لا غير، جمعية حلم، بيروت ٢٠٠٩.

^{٢٦} يميني مخلوف، "أندروجين" أمام القضاء الجزائي اللبناني: حكم ثان لإعادة تعريف المجاعة خلافاً للطبيعة"، المفكرة القانونية، العدد ١٤، ٤ آذار ٢٠١٤، <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=676&lang=ar>، (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

^{٢٧} سيغما هدي، دمج حقوق المرأة والمنظور الجنساني: تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة الاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال (إضافة)، المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة، بالإنجليزية، ٢٠ شباط ٢٠٠٦،

<http://www.globaldetentionproject.org/fileadmin/docs/Special-Rapporteur-Sigma-Hudas-report-on-her-visit-to-Lebanon-2006.pdf> (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

^{٢٨} "سولومي أندرسون، "جنس للبيع في بيروت: النوادي الليلية "السوبر" في لبنان والخط الرفيع بين الدعارة والستريبتيز"، مجلة فورين أفييرز، بالإنجليزية، ٧ شباط ٢٠١٢ (آخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

المواد ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٦، و٥٢٨ من قانون العقوبات اللبناني تجرم التماس الجنس من الآخرين ويتم استهداف عاملات/عاملي الجنس من خلال هذه المواد كمحرضين على بيع الجنس فيما تجرم المادة ٥٢٧ مسهلي العملية وأرباب العمل في مجال الجنس. أما الأشخاص الذين تثبت عليهم هذه التهمة فهم عرضة للترحيل وفقاً للمادة ٥٣٠.

وجدنا في المقابلات التي أجريناها تداخلاً كبيراً بين النساء-الترانس والعمل في مجال الجنس. فالمصاعب المالية والاجتماعية الذي لا يمكن حلها تدفع الكثير من النساء-الترانس إلى العمل في مجال الجنس في المجال العام، لتخفيف تكاليف المعيشة وخلق شبكات الدعم البديلة، الخ. فالنساء-الترانس اللواتي يعملن في مجال الجنس يمارسن ذلك في الأماكن العامة أو يتفاوضن مع الزبائن عبر الهاتف قبل اللقاء. ومع غياب برامج الدعم أو الخروج من الوضع القائم، تزداد مخاطر تعرضهن للاعتقال بتهمة الدعارة ويتحولن غالباً إلى مجرمين معتادين بسبب عودتهم المتكررة إلى الطرقات للعمل.

حول الاعتقال والاحتجاز

إحدى الهواجس الأساسية التي تواجهها النساء-الترانس لدى إلقاء القبض عليهن هي أي من الزنازين المفصولة على أساس الجنس ستختارها الشرطة لحجزهن، تلك التي توافق الهوية الجنسية المعلنة أو على أساس الجنس المسند إليها عند الولادة المذكور في الهوية؟ وقد ذكرن في المقابلات أنه تم احتجازهن في الزنازين المخصصة للنساء. ومع ذلك، فإن قرار قوى الأمن لم يأت احتراماً للهوية الترانس*، بل بسبب المخاوف من أن يتم الاعتداء عليهن جنسياً و/أو أن وجودهن من شأنه أن يسبب اضطراباً. لكن منطق النوع الاجتماعي في هذه الحالة هو النظر إلى النساء-الترانس من خلال عدسة الفاعل/المفعول به جنسياً، وبموجب هذا المنطق الثنائي ومركزيته القضائية، يتم النظر إلى النساء-الترانس كرجال أنثويين منحرفين أو مضطربين، يعلنون استعدادهم للاختراق من خلال شكلهم المؤنث. ولتجنب المشاكل الأمنية في الزنازين، غالباً ما تختار قوات الأمن وضع النساء-الترانس في زنازين النساء.

على سبيل المثال، إحدى اللواتي قابلناهن ممن جرى اعتقالهن في حبيش تم وضعها في زنزانة الرجال في بادئ الأمر، ووصفت تعرضها على الفور لهجوم من بعض المسجونين وقيام عدد من الرجال بلمسها ومسكها بعنف. فتدخل ضابط السجن ووضعها في زنزانة النساء. لكن أخريات ممن قابلناهن ذكرن أنهن وضعن في زنازين النساء وتم التعامل معهن بشكل مختلف. فمثلاً، كان يتم إيقاظهن من النوم في ساعات متأخرة من الليل لصنع القهوة أو الشاي للضباط. إحدى اللواتي قابلناهن قالت أنه سمح لها أن تجري اتصالاً هاتفياً لتطلب من أحد الأقارب إحضار ملابس مناسبة جندياً.

على الرغم من أن ما قام به ضابط الشرطة في القصة الأولى كان بغرض الحماية، نعتقد أن قرار وضع النساء-الترانس في القسم المخصص للنساء يجب ألا يكون انفعالياً فحسب، وألا يكتفي بتحديد هوية الأفراد على أساس الجنس البيولوجي والتحایل عليه في ظل الحاجة لضمان سلامة المعتقلات.

لكننا نعترف أيضاً بمحدودية التصدي لهذه الحجة، خاصة وأننا لم نجر مقابلات مع رجال-ترانس تعرضوا للاعتقال. وسيكون من المفيد لاحقاً أن تتم دراسة تجارب رجال مولودين كإناث بيولوجياً تعرضوا للاحتجاز وتحليل آلية صنع قرار قوى الأمن المتعلق باختيار الزنزانة المناسبة.

التحرش المتماذي والفضول العدواني

موضوع التحرش تكرر في جميع المقابلات التي أجريناها إلى درجة التطبيع مع المضايقة والتحرش الجسدي، حيث لم تكثر لها الكثير من المشاركات وتم اعتبارها كشيء عادي يحصل داخل مركز الاحتجاز.

يظهر هذا التحرش بوضوح من خلال الطلبات المتكررة من ضباط الشرطة والقضاة لمعاينة أجساد النساء-الترانس، خاصة اللواتي أجرين عمليات لتكبير الثديين. فإحدى النساء-الترانس التي اعتقلت واحتجزت بناء على حكم غيابي

(بسبب عدم حضورها جلسة الحكم) تم عرضها على شخص عرّف عن نفسه كطبيب، فقام برفع قميصها وتلمس صدرها، وسؤالها مراراً وتكراراً أين أجرت عملية التكبير وعن اسم الطبيب الذي أجراها، بالرغم من عدم وجود أي جدوى لهذه المعلومات في قضيتها. كما تحدثت عن الطلبات المتكررة لأفراد شرطة آخرين لرفع قميصها والسماح لهم برؤية ولمس ثدييها طوال الأسبوع الذي قضته في مركز الشرطة. امرأة-ترانس أخرى شاركت قصتها كانت قد طلبت أن تكون جلسة المحكمة مغلقة، فوجدت نفسها في مكتب القاضي وهو في قميصه الداخلي والشورت، حيث شرع في الطلب منها إظهار ثدييها ورفع ذراعيها فوق رأسها والاستناد على الحائط لمدة عشرة دقائق كاملة، ثم طلب منها الاستدارة أمامه وبدأ باستجوابها عن الشعور في أسفل ظهرها.

نقرأ هذه السلوكيات كعمليات تفتيش مذلة للجسد وفضول غزوي وجد هؤلاء الموظفون حرية مطلقة في أدائها من دون أي عقاب.

اللامهنية والإهمال المتعمد

من بين من قابلناهن، اثنتين من النساء-الترانس تعرضتا للاحتجاز لفترة تزيد عن ٢٠ يوماً؛ وهي فترة احتجاج طويلة أكثر من العادة في هذه القضايا. هذا الاعتقال المطول يطرح الأسئلة حول منطقتي في مجالين: الإهمال المتعمد وجهود تفتيت المجتمع (الذي سيتم نقاشها في الفقرة التالية). على الرغم من أن المرأتين كانتا مؤهلتان للافراج عنهما بعد فترة وجيزة من الاعتقال، فقد بقيتا رهن الاعتقال ببساطة لأن أياً من أفراد الشرطة لم يصرف الوقت لمعالجة أوراقهن بعد التحقيق. كذلك، التعميم على جميع المسائل المتعلقة باعتقال المرأتين-الترانس، فلم يتم إعلامهن بموعد المحاكمة، ولم تتل عليهما حقوقهما، ولم يتم إعلامهن بحاجتهن لمحام لمتابعة القضية، وعرفن عن جلسة المحكمة الخاصة بهن في الساعة الثامنة من مساء اليوم السابق لها. النساء الأخريات أيضاً شاركن بقصص حول حرمانهن من أية معلومات حول وضعهن. وكما لخصت إحداهن: "كانوا يقولون لنا أننا سنخرج في اليوم التالي ... كل يوم".^{٢٩}

من المفيد هنا أن نسلط الضوء على التجربة المباشرة لأحد الكاتبتين - أحمد صالح - في التنقل بين مراكز الاحتجاز والشرطة خلال عمله على القضايا. ومن خلال تجربة صالح مع عدد من قضايا النساء-الترانس، اكتشفنا أنه خلافاً لقضايا أخرى يعمل عليها وتشمل رجالاً ونساءً لديهم/ن هوية جنديرية نمطية، فإن غالبية العاملين في هذه المراكز كانوا يعلمون الشخص المعني بالزيارة. بالإضافة إلى ذلك، كانت تتم مشاركة معلومات خاصة حول النساء-الترانس بشكل علني بين أقسام المراكز المتنوعة (في خرق لمعايير السرية). وقد وجد الموظفون حرية في الاستفسار عن ما إذا كانت النساء-الترانس وصالح جزءاً من "مجموعة" وإذا سيقوم بعملية التحوّل أيضاً.

هذه السلوكيات تعكس الافتقار التام للاحترافية، بالإضافة إلى الإهمال المتعمد والمقصود لمصلحة المعتقلات وحقهن الأساسي في السرية.

جهود تفتيت المجتمع

إجراءات التوقيف والاعتقال لها تأثير سلبي خاصة على حياة النساء-الترانس وعلاقتهم بمجتمعهم المحلي. فالنساء-الترانس غالباً ما تترددن أو تكن غير قادرات على الاتصال بأي من الأقارب أو الأصدقاء للمساعدة، وبغض النظر عن التهمة، خوفاً من أن يتم القبض عليهن/م أيضاً. وهكذا، تبقىان غير قادرات على شراء الطعام أو الماء (وقد أدلين بحرمانهن من هتين المسألتين) أو الحصول على ملابس مناسبة. في إحدى الحالات التي راقبها صالح مثلاً، كاد احد المحتجزين أن يغيب كلياً عن موعد محاكمته بسبب منع التجوال في المحكمة بالمشاية ولم يكن ليس معه حذاء آخر. وكما أوضحنا سابقاً، فإن النساء-الترانس لا يستطيعن ضمان وجود شخص في الخارج يهتم بالأوراق ويعمل على قضاياهن، مما يجعلهن عرضة لفتريات احتجاز أطول.

^{٢٩} مقابلة غير رسمية مع ج.، تشرين الأول ٢٠١٤.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مراكز الشرطة والاعتقال هي أماكن تتم فيها السيطرة على الجسد بشكل خاص، فيمتد منطلق ثنائية الجندر والاحترام الطبقي على الأشخاص الذين يحاولون متابعة قضايا أولئك النساء، حيث يُتوقع من العامل/العاملة الاجتماعية/أو الأصدقاء أو الأقارب أن يبرهنوا عن منظر وأداء "محترم". في إحدى المرات مثلاً، وعند قيام صديقة لإحدى النساء-الترانس المعتقلات بالاستفسار عنها، تم التحقيق مع الصديقة حول خيارها في الملابس، وهي امرأة ذات هوية جندرية نمطية من خلفية فقيرة. وبالمثل، كان يُطلب من صالح مغادرة المخفر والعودة بعد أن يخلع الأقران التي يلبسها عادة، خلال زيارته للنساء المحتجزات أو حتى عند الحضور لطلب معلومات بسيطة. وقد طلب منه بوضوح ارتداء سروال طويل وحذاء مغلق عند ارتياده مركز الشرطة.

كما تفضّل هذه المراكز سلوكاً جندياً معيناً. فمن خلال عمله على جملة من القضايا المتنوعة في السنوات القليلة الماضية، لاحظ صالح أن الضباط وعناصر الأمن (وهم ذكور) كانوا أكثر استجابة لطلبات و/أو مناشدات النساء اللواتي تردن بالمثل على توقعات/مجاملات أولئك الرجال. على هذا النحو، فإن العاملات على القضايا اللواتي يظهرن الهوية الجندرية النمطية والأنوثة المعيارية للطبقة الوسطى والسلوك "اللطيف" لديهن قدرة أكبر على التفاوض مع رجال الشرطة. ونتيجة لذلك، فهن أيضاً أكثر عرضة للتحرش من قبل أولئك. ففي إحدى الحالات، وخلال عملية بحث إحدى الصديقات ذات الهوية الجندرية النمطية عن صديقتها الترانس* في أحد المخافر، طلب منها الضابط مراراً وتكراراً أن تنام معه كي يجيب على أسئلتها.

خلاصة، توصيات، وأفكار للمستقبل

الاعتقال والاحتجاز: دور الشرطة في تجريم النساء-الترانس

تواجه النساء-الترانس لحظات من التمييز والتجريم غير المتكافئ في حياتهن اليومية، مبنية على طريقة إظهار أنفسهن أمام الآخرين (مثلاً، عدم تناسق الأوراق الثبوتية) وكسر الثنائية الجندرية ونظام التنميط على أساس التباين الجنسي. كما تواجهن إمكانية المضايقة بشكل مستمر، من الاشتباه التعسفي بـ"التشبه" بالنساء أو العمل في مجال الجنس، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة وخطر الاعتقال والاحتجاز على أساس الهوية الجندرية (التمييز القائم على نوع الجنس) لا غير. المقتطف التالي من إحدى المقابلات يوضح بجلاء الصعوبات والمعاملة التمييزية التي تواجهها النساء-الترانس في عيشهن اليومي في المدينة، وتحديدًا من السلطات:

أ.: ماذا يحدث عند عبورك على نقطة تفتيش على الطريق بأوراقك الثبوتية الحالية؟

د.: يطلبون منك تلقائياً الوقوف على جنب.. يتركونك هناك لأربعة أو خمسة ساعات حتى يفكون الحاجز ويأخذونك إلى المخفر. ثم يخرجون أوراقك. لا أعلم ماذا يفكرون عنا، يعتقدون أنك إرهابية. تارة يقولون أنك "مشتببه به" وطوراً أنك تتشبهين، وفي أحيان أنه "لا يوجد قانون حول اللواط". إحدى المرات قالوا لي "أنت غريبة". ماذا تعني هذه الكلمة، "غريب"؟ كل هذا خطأ اليوم، سوف أقفز من السيارة أو أمشي (بدلاً من المرور على نقطة تفتيش. أنا لم أرتكب أي خطأ).^{٣٠}

يوضح المقتطف أعلاه دور عناصر الشرطة والجيش في الحفاظ على نظام التنميط على أساس التباين الجنسي والهوية الجندرية النمطية ووصم الأشخاص الترانس* بالتهديدات الأمنية لتبرير تجريمهن/م. وقد عبّرت جميع النساء-الترانس اللواتي قابلناهن عن فقدان الثقة بقوى الأمن وأنهن لن يطلبن منهم المساعدة في أي أمر. وقد ذكرن جميعاً أن أكبر كم من التحرش اليومي في الطرقات يأتي من الشرطة والجيش. وفي إحدى الحالات، قالت إحدى اللواتي قابلناهن أنها لا تستطيع العودة إلى بيتها أو العيش هناك بسبب الحاجز العسكري قرب منزلها، الذي وصمها كشخص غير مرغوب به ويرفض دخولها من دون سبب موجب.

^{٣٠} مقابلة غير رسمية مع د.، تشرين الأول ٢٠١٤.

كما أوضحنا، فإن النساء-الترانس عرضة لفترات طويلة من الاحتجاز بسبب الإهمال المتعمد من قوى الأمن في متابعة قضاياهن بعد التحقيقات. علاوة على ذلك، وضمن نظام يجعل إطلاق السراح عملية أصعب من عملية الاعتقال والجهود المستمرة لهذا النظام لقطع أو اصر العلاقات التي قد تكون لتلك النساء مع شبكاتهن الاجتماعية أو مجتمعاتهن المحلية، فإن النساء-الترانس دائماً ما يصبحن معزولات عن أشخاص في الخارج لمساعدتهن في ملفاتهن والإفراج عنهن، لأنهم قد يتعرضون بدورهم للتهديد و/أو التعبير إذا ما حاولوا التدخل نيابة عن النساء-الترانس.

عمل الجنس: رأي في النقاش المحلي

ندرك بأن العمل في مجال الجنس شكّل جانباً مهماً في حياة النساء اللواتي قابلناهن، لكننا نشير إلى أن ليس كل النساء-الترانس منخرطات في هذا المجال، وقد يكون هذا الأمر تحيزاً متعلقاً بالعينة التي اعتمدها.

ومع ذلك، فإننا نجد أن تجارب تلك النساء في الاعتقال والاحتجاز توفر منظوراً متطوراً ومستثيراً بشكل نقدي حول كيفية معالجة مسألة العمل في مجال الجنس في لبنان من خلال رسم السياسات المناسبة. على وجه الخصوص، نود الإضافة إلى النقاش الحالي بين النشطاء بشأن تجريم العمل في مجال الجنس، ونشير إلى ضرورة الانخراط بشكل جدي في حياة وتجارب النساء-الترانس العاملات في الجنس، اللواتي يعملن في الشوارع، لا في الملاهي الليلية. فبالنسبة للنساء اللواتي تحدثنا معهن، فإن العمل في مجال الجنس غالباً ما يكون آخر الخيارات ومصدر الدخل الوحيد المتوافر. وكما جاء في إحدى المقابلات:

"لم أتمكن من فتح حساب مصرفي لأن البنك رفض أوراقى بمجرد أن رأني... طُردت من محل الهواتف الخليوية وقيل لي "نحن لا نخدم أمثالك"... حتى مصففة الشعر لا تسمح لنا بزيارتها قبل السادسة مساءً لأنها تخشى من إزعاج زبائننا وفقدانهم... سأخذ أي وظيفة، لا يهمني، ولكن (أرأيت كيف ينظر الناس إلي). أنا مضطرة للعمل (ليلاً وفي الطريق)".^{٣١}

الحملات الأخيرة، حالياً بقيادة منظمة كفي غير الحكومية اللبنانية، تنتقد بحق، ولكن من دون تعمق، الرجال كمشتريين للجنس في حملة "الهوى ما بينشري"،^{٣٢} الداعية إلى "مكافحة الدعارة" من دون التنبيه إلى أن الشعار يستهدف العاملين/ات في مجال الجنس في الشارع وربما يعرضهم لمزيد من السيطرة البوليسية - خاصة، كما نأمل أن نكون أوضحنا، العاملات في مجال الجنس من النساء-الترانس، الأكثر عرضة للاعتقال لمجموعة من الأسباب وبناء على عدة مواد قانونية. إضافة إلى ذلك، فإن السعي لربط مسألة الاتجار بالنساء والفتيات، وهي مسألة عاجلة وخطيرة، بالعمل القسري في الجنس، وبناء السياسات انطلاقاً من تلك النقطة، من شأنه أن يعتم كلياً على منظومة عمل الجنس على الأرض داخل المدينة، ويتجاهل عن عمد الظروف المختلفة للعاملين/ات في مجال الجنس من المجتمع الكوري.

على النشطاء وواضعي السياسات أن يدركوا أنه بالنسبة لبعض النساء الترانس الفقيرات فإن العمل في مجال الجنس هو الطريقة الوحيدة لتأمين لقمة العيش. وعليهم أيضاً تفهم حقيقة أن العاملين/ات في مجال الجنس قد يختارون أو يخترن العودة إلى هذا العمل حتى بعد العثور على عمل مختلف، لجني مال إضافي أو تغطية النفقات. إن تجريم العمل في مجال الجنس - الذي تدعو إليه حملة "مكافحة الدعارة" الحالية - ومن دون استراتيجيات خروج سليمة (التي لم تقترح الحملة أي منها) لن تؤدي إلا إلى دفع النساء هؤلاء نحو الفقر وجعلهم أكثر عرضة للاحتجاز والاعتقال.

لذا، وقبل الوصول لتشريعات من شأنها ربط سياسات العمل في مجال الجنس مع سياسات مكافحة الاتجار بالبشر، نقترح بشدة أن يتم التعمق أكثر في واقع العمل في مجال الجنس خارج النوادي الليلية، لا للاستماع لاحتياجاتهم/ن

^{٣١} مقابلة غير رسمية مع د.، تشرين الأول ٢٠١٤.

^{٣٢} لمزيد من المعلومات حول هذا النقاش، مراجعة حملة وتقرير كفي عن الموضوع، في "الهوى ما بينشري"، جمعية كفي عنف واستغلال، (غير مؤرخ)، <http://www.kafa.org.lb/kafa-news/٨٠/الهوى-ما-بينشري> (أخر ولوج ٢١ كانون الأول ٢٠١٤).

فحسب، بل أيضاً لتعاريفهم/ن وآرائهم/ن حول العمل في مجال الجنس. فإن أي تشريع بشأن العمل في مجال الجنس سيؤدّي إلى أضرار كبيرة لدى الفئات الضعيفة بالفعل، إذا لم يأخذ بعين الاعتبار الواقع المحلي للعاملين/ات في الجنس.

وأخيراً، وبناء على فترات سابقة من الاضطرابات السياسية في لبنان، نحن نعلم أن أوقات عدم الاستقرار الفعلية والمتخيلة غالباً ما ترافقها زيادة في المطالبة بالحفاظ على النظام الأخلاقي (غالباً ما يعني الجنسي) وسلسلة من حالات الهلع الأخلاقي. وهذا الهلع دائماً ما يتم التعبير عنه من خلال زيادة رقابة الشرطة على بعض الفئات المحرومة، دون غيرها. وعلى هذا النحو، فإنها تؤثر على النساء والفقراء والمشردين واللاجئين والمجتمع الكوري بشكل أساسي. على منظمات المجتمع المدني أن تكون حذرة للغاية من صياغة سياسات تعزز رقابة الشرطة التمييزية القائمة ضد المجموعات نفسها التي تدافع عنها.

المصطلحات

هوية جندرية نمطية (Cis-gender): تعبير يرمز إلى الأشخاص الذين/اللواتي يتماشى تعريفهم/ن الشخصي للنوع والجنس الاجتماعي مع الجنس البيولوجي الذي عيّن عند الولادة. وتجدر الإشارة إلى أن المصطلح باللغة الإنجليزية استحدث مؤخراً كمرادف معاكس لمصطلح الأشخاص المتحولين/المتغيرين جنسياً (الترانس* - trans). ومن فوائد المصطلح المستحدث باللغة الإنجليزية هو خلق نطاق للهوية الجندرية الشخصية متوازي الثنائية، عوضاً عن اعتبار تنوع الهويات الجندرية انشقاقاً عن مبدأ أساسي ذو طبيعة فطرية.

متحول/ة أو متغير/ة جنسياً/جندياً - ترانس* (Trans*-gender): المصطلح معرّب مباشرة من اللغة الإنجليزية ويشير إلى تنوع الهويات الجندرية أي مثلاً الأشخاص متحولي أو متغيري النوع الاجتماعي. ومن فوائد تعريب المصطلح هو الاستفادة من شمولية التعبير بدلاً من ضرورة تحديد عناصر معينة للدلالة على معايير تحدد ما يقصد بالتحول أو ماهية التغير والتنوع في الهوية الجندرية. يرمز المصطلح إلى التعبير الشخصي عن تنوع جندي الذي لا يتماشى مع الجنس البيولوجي.

امرأة ترانس (Transwoman): شخص عيّن عند الولادة كرجل، ولكنها ترى وتشعر بنفسها كامرأة. في بعض الأحيان، تلجأ النساء الترانس إلى تدخلات طبية للقيام بعمليات تجميلية بهدف تغيير الجسم.

رجل ترانس (Transman): شخص عيّن عند الولادة كامرأة ولكنه يرى ويشعر بنفسه كرجل. في بعض الأحيان، يلجأ الرجال الترانس إلى تدخلات طبية للقيام بعمليات تجميلية بهدف تغيير الجسم.

التميط على أساس التغيرات الجنسي (Heteronormative): مصفوفة القوانين والقيم والمعايير الاجتماعية التي تخلق وتروج لانحيازات وتفضيلات اجتماعية نحو الأشخاص الذين يلتزمون بالأدوار الاجتماعية التي تتفق مع منظور التغيرات الجنسي، أي حصرية العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، كمبدأ أساسي وفطري.

التميط على أساس التغيرات الجنسي والهوية الجندرية النمطية (Cis-heteronormative): مصفوفة القوانين والمعايير الاجتماعية التي تخلق وتروج لانحيازات وتفضيلات اجتماعية نحو الأشخاص الذين يلتزمون بالأدوار الاجتماعية التي تتماشى مع منظور التغيرات الجنسي، بالإضافة للهوية الجندرية النمطية، كمبادئ أساسية وفطرية.

لائحة المراجع باللغات الأصلية:

Paul Amar, *The Security Archipelago: Human-Security States, Sexuality Politics, and the End of Neoliberalism*, Duke University Press, 2013.

Bassem Chit, “الحرب على اللاجئين/ات السوريين/ات: استمرار للحرب الطبقية” [The War on Syrian Refugees: The Continuation of the Class War], Al-Manshour, Al-Muntada Al-Ishtiraki, November 30th, 2014.

Bassem Chit and Mohamad Ali Nayel, "Understanding racism against Syrian refugees in Lebanon", Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support, October 28, 2013.

“Better Together! Improving ISF-Community Relations in Ras Beirut”, Search For Common Ground, SFCG Publication, 2014.

“Deputy Chief of Mission Richard M. Mills Jr. Participates in Ceremony for the Launch of Community Policing at Ras Beirut Police Station”, Embassy of the US in Beirut, Lebanon, Press Release, January 16th, 2014.

“Dekwaneh’s ‘No Gay Land’ Triggers Debate on Homophobia”, Karim Nammour, *Legal Agenda*, December 2nd 2013.

Embassy of the US in Beirut, Lebanon, "Deputy Chief of Mission Richard M. Mills Jr. Participates in Ceremony for the Launch of Community Policing at Ras Beirut Police Station", January 16th 2014.

“الهوى-ما-بينشري”: al-Hawa Ma-Byinshara” [You Can’t Buy Love], KAFA: Enough Violence and Exploitation, [No date].

"ISF Launches project to improve force’s image in Ras Beirut”, Elise Knutsen, *Daily Star*, English, January 17th, 2014.

“عيتاني: لمكافحة المتسولين في شارع الحمراء”: Itani: Limukafahat al-Mutasawileen fi Sharee’ al-Hamra” [Itani: to fight beggars in Hamra Street], *المستقبل*, April 27th, 2014.

“Lebanese mayor cracks down on homosexuality in his town”, Yumna Marwan, Al-Akhbar, English, 24 April 2014.

Youmna Makhoulf, “أندروجين أمام القضاء الجزائري”: Androgyny Amam al-Qada’ al-Jazai” [“Androgyny’ in Front of the Criminal Court”], *Legal Agenda*, Issue 14, February 2014, p.8.

“Mugshot”, “AUB Civic and Volunteering Fair 2014” album, Policing Pilot Project - Ras Beirut’s Page, facebook page, April 16th 2014.

“Policing Pilot Project - Ras Beirut”, Policing Pilot Project facebook page, January 17th 2014.

Adriana Qubaia and Mathew Gagné, “Sexualizing & Villainizing Male Syrian Refugees in Lebanon”, *Muftah*, December 15th, 2014.

“Ras Beirut Police Bike Patrol”, Najib, *Blog Baladi*, March 25th, 2014.

“Sex for Sale in Beirut: Lebanon’s “Super Nightclubs” Straddle the Line Between Brothel and Stripclub”, Sulome Anderson, *Foreign Affairs*, February 7th 2012.

Signa Huda, *Integration of the Human Rights of Women and a Gender Perspective: Report of the Special Rapporteur on the Human Rights Aspects of the Victims of Trafficking in Persons, especially Women and Children (Addendum)*, United Nations – Economic and Social Council, February 20th 2006.

Sofian Merabet, *Queer Beirut*, University of Texas Press, 2014.

“The Policing Pilot Project – Ras Beirut Section”, Publicis Beirut, Video File, January 17th, 2014.

“Transfocus Report”, Transfocus, [forthcoming online], 2015.

Hussein Yaakoub, "534: فقط ولا غير"; "534: Faqat La ghair" ["534 only"], Beirut, Helem, 2009.